لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركة ابي وبرهن سمع للوصي الاكل والكسوة بقدر الحاجة قالوا هذا ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم المرأة والادب ان تأهل لذلك والا فليس له ان ينفق عليها بقدر ما يتعلم المرأة الواجبة في الصلاة بحتبي وفيه جعل للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعتاق طفله اتفاقا لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب الاخذ عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب فتنمة مال مشترك فيمنه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب ولجد بيع مال احد طفليه للاخر بخلاف الوصي ولو باع الاب ولجد مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسده فان باع بغبن فاحش لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشتري لطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به له مال والا لا بوجوبها عليه حم وبمثله لو اشتري له دارا او عبدا يرجع سواء كان له مال اولا وان يشهد ليرجع كذا عن ابي يوسف وهو حسن يجب حفظه اهـ

كتاب الخنثى

لما ذكر من غلب وجوده ذكر زاد ار الوجود هو دو فرج وذكر او عري عن الاثنين جميعا فان مال من الذكر فغلام وان مال من الفرج فانثى وان مال منهما فالحكم للاسبق وان لم يميل يشكل ولا تعتبر الكثرة خلافا لهما هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل وجل وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او حبل او امكن وطوء فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلا او تعارضت الامارات لمشكل لعدم المرجح وعن الحسن انه تعد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وهـ فيوخذ في امرأة بما هو الاحوط في كل الاحكام قلت لكن قد منا انه لا يجب الغسل بايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلمسه فتنبه فيتفق بين صنف الرجال والنساء اذا بلغ حد الشهوة شناع له امة تخدمه من ماله لتكوت امته او مثله ويكره ان يختنه رجل او امرأة احتياطا ولا ضرورة لان الختان عندنا سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم شناع او يزوج امرأة ختانة لتختنه لانه ان كان ذكرا صح النكاح وان انثى فنظر الجنس احق ثم ايطالها وتعتد ان خلا بها احتياطا ويكره لبس الحرير والحلي ولا يخلو به فيحرم وان قبله رجل تشتهى حرمة المصاهرة ولا يسافر بغير محرم لاحتمال انه امرأة وان قال ان رجل او امرأة لا يعتق به في الصحيح لانه دعوى بلا دليل وقيل يعتق لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى

بعد

بعد تقرر اشكاله لا يقبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوفيق وبضعف ما نقله القهستاني عن ثم الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه ولو مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويتيمم بالصعيد لتعذر الغسل ولا يحفر حال كونه من اهلها عند ميت ذكرا او اثنى وندب تسجية قبر ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق التغليب وقام فمن وعه في احكامه من الاشباه بل عندي تاليف محلد مبسوط وله في الميراث اقل النصيبين يعني اسوا الحالين به يفتى كما ستحققه وقالا نصف النصيبين فلو مات ابوه وترك معه ابنا واجرا له سهمان وللخنثى سهم وعند ابي يوسف له ثلاثة من ربعة وعند محمد له خمسة من اثنى عشر وعند ابي حنيفة سهم من ثلاثة لانه الاقل وهو متيقن به ويتقتض عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الاقل تقديرا ذكرا قدر ما كزوج وام في مسئلة هي خنثى مشكل فله السدس على انه عصبة لانه الاقل ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محروما على احد التقديرين فلا شيء له كزوج وام وفيها وخنثى خنثى فلا شيء له لانه عصبة ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولو مات عن عمه وولد اخيه خنثى قدر انثى وكان المال للعم وابنه اعلم مسايل شتى جمع شتيت بمعنى متفرقة وهو من باب المصنفين كالمدارك ما لا بد منه فيما كان يحتاج ذكره فيه قلت وقد الحقت غالبها بمحالها ولله الحمد عرق مدين الخمر خارج نجس هذه مقدمة صرح بها في شرح الملاء قدوعد بذلك به في اول نواقض الوضوء وكل خارج نجس ينقض الوضوء مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا فينتج ان عرق مدين الخمر ينقض الوضوء لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في الذخاير الاشرفية لان النجاسة معربا للنجتي عرق الجاعة الحالة نجس قال وعليه فعرق المدين الخمر نجس بل اولى ثم قال وما اسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن الفرج ينقض الوضوء وهو فرع غريب ونجم ظاهر قال المحم وظهوره علينا عليه قلت قال شيخنا حفظه الله تعالى يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية اما الاولى فظاهر اذ لم يروعن احد ممن يعتمد عليه واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لبطلانها مسيلة الجدي اذا غذي بلبن الخنزير فقد علموا احد اكله بصير ورثه مستهلكا لا يبقى له اثر فكذا له تحول في عرق مدمن الخمر ويكفينا في منعه غرابته وخروجه عن العادة فيجب طرحه عن الصرح من متن وشرح خبز وجد في خلاله خرقة فارة فان كان الخرء صلبا يجب غسله واكل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)